الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/18102/Add.1
11 June 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

(عن الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ إلى
١١ حزيران/يونية ١٩٨٦)

إضافة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مساعي الأمين العام الحميدة	١-١٥	٢
ثانيا - ملاحظات	١٦-١٩	٦

المرفقات

الأول - مشروع بيان ومشروع اتفاق موحد قدمهما الأمين العام في نيسان/ابريل ١٩٨٥ ..... ٨

الثاني - مشروع الاتفاق الاطاري بشأن قبرص المقدم من الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ..... ١٦

الثالث - رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ موجهة من الأمين العام الى الرئيس كيبريانو والى سعادة السيد دنكتاش ، يقدم فيها مشروع الاتفاق الاطاري بشأن قبرص ٢٣

الرابع - رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من الرئيس كيبريانو ٢٥

الخامس - رسالة مؤرخة في ٣١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من سعادة السيد دنكتاش ٢٧

السادس - رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من سعادة السيد دنكتاش ٣٠

السابع - رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة الى الأمين العام من الرئيس كيبريانو ٣٢

أولا - مساعي الأمين العام الحميدة

١ - لقد واصلت خلال الفترة المستعرضة مهمة القيام بالمساعي الحميدة التي ناطها مجلس الأمن بالأمين العام في القرار ٣٦٧(١٩٧٥) واستمرت إناطتها به في القرارات اللاحقة ، التي كان آخرها القرار ٥٧٨ (١٩٨٥) .

٢ - ومما يذكر أنني كنت قد عرضت على كل من الجانبين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وثائق مستمدة من نقاط العمل التي ووفق عليها في فيينا في آب/اغسطس ١٩٨٤ ومن ثلاث جولات من المحادثات التي دارت عن قرب في الفترة مابين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وتضمنت هذه الوثائق عناصر حل شامل للمشكلة عن طريق إقامة جمهورية قبرص الاتحادية . وقد أبلغني الجانب القبرصي التركي في اجتماع مشترك رفيع المستوى عقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ أنه يقبل الوثائق ، بينما ذكر الجانب القبرصي اليوناني أن بإمكانه أن يقبلها كأساس لمفاوضات (انظر S/16858 و Add.2) .

٣ - واقتناعا مني بأن الفجوة بين الجانبين لم تكن ضيقة الى هذا الحد في يوم من الأيام ، فقد رأيت أن من الجوهري أن أواصل المبادرة التي كنت قد بدأتها في آب/اغسطس ١٩٨٤ ، وركزت جهدي على تذليل الصعوبات التي كانت قد نشأت أثناء اجتماع كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وتحقيقا لهذه الغاية دمجت عناصر من الوثائق التي نظر فيها في ذلك الاجتماع في مشروع اتفاق موحد ومشروع بيان مرافق له ، حاولت فيه أن اضفي مزيدا من الوضوح على مختلف العناصر ، واستنبطت ترتيبات اجرائية ممكنة لأعمال المتابعة . وقد وصف المشروعان المسائل الواردة فيها بأنها كل متكامل عناصره مترابطة ، وعني بذلك أنها تشكل صفقة واحدة وان التزام كل جانب في النهاية بحل شامل يتوقف على تمكنهما من حل جميع القضايا المعلقة بما يرضي الطرفين . وتقتضي هذه الاجراءات ، في جملة امور ، بعد قبول الوثيقة من الجانبين ، عقد اجتماع مبكر رفيع المستوى لبحث جملة مسائل من بينها انسحاب القوات غير القبرصية والضمانات الدولية . ويرد في المرفق الأول نص مشروع الاتفاق الموحد ونص مشروع البيان المرافق وفي أوائل نيسان/ابريل ١٩٨٥ بعث اليّ الجانب القبرصي اليوناني رسالة تتضمن ردا ايجابيا على مشروع الاتفاق الموحد ومشروع البيان (انظر S/17227/Add.1) . وفي بداية آب/اغسطس ١٩٨٥ تلقيت ردا من الجانب القبرصي التركي يبيّن فيه الصعوبات التي يجدها فيما يتعلق بهذين المشروعين .

٤ - وللخروج من هذا المازق ، أجريت مناقشات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ مع سعادة السيد دنكتاش والرئيس كيبريانو على التوالي وأكدت لكل من القائدين أهمية الحفاظ على كل ما تحقق منذ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، كما ورد في الوثائق التي قبلها الجانب القبرصي التركي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ والمشاريع التي قبلها الجانب القبرصي اليوناني في نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وأكدت ان حل الخلافات المتبقية لا ينبغي ان يكون مستعصيا وأنه ينبغي لنا أن نبذل جهدا كبيرا للتغلب على هذه الخلافات .

٥ - وفي تقريري المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ (S/17657/Add.1) ، أبلغت المجلس أن الجانبين وافقا على الاجراء الذي اقترحته للتغلب على الخلافات المتبقية . ويتمثل هذا الاجراء في عقد سلسلة من المحادثات على المستوى الادنى مع ممثلي كل جانب وأن أقوم بعد ذلك بعرض مشروع اتفاق اطاري على الجانبين في آن واحد . وكما ذكرت ، التقى اعواني بممثلي الجانب القبرصي التركي في لندن في ١٨و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وبممثلي الجانب القبرصي اليوناني في جنيف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . وعقدت جولة أخرى من المحادثات على المستوى الادنى في جنيف في ٢٦ و٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ مع الجانب القبرصي التركي وفي ٢٨ شباط/فبراير و١ آذار/مارس مع الجانب القبرصي اليوناني ؛ وجرت بعد ذلك مناقشات أخرى مع كلا الجانبين في نيقوسيا خلال الاسبوع الذي يبدأ في ٣ آذار/مارس . وكان الهدف من هذه المحادثات التركيز بصورة اوضح على دواعي قلق الجانبين بشأن القضايا التي لم تحسم بعد والعمل بصورة مفاهيمية على استطلاع الطرق الكفيلة بتسويتها . وكشفت المحادثات عن كثير من نقاط الالتقاء وأوضحت طرق التغلب على ما تبقى من نقاط الخلاف ومعالجة القضايا التي مازالت معلقة .

٦ - وعلى أساس هذه المناقشات ، قمت باعداد مشروع اتفاق اطاري يحافظ على كافة النقاط التي تم التوصل الى اتفاق بشأنها منذ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، كما وردت في مختلف النصوص المشار اليها اعلاه ، واقترحت حلولا للخلافات المتبقية بشكل يوفر في تقديري الحماية لمصالح الطائفتين كلتيهما واقترحت اجراءات للتفاوض بشأن القضايا المتبقية التي مازال من المتعين التصدي لها ، بما في ذلك انسحاب القوات غير القبرصية ، والضمانات ، والحريات الثلاث (أي حرية التنقل وحرية الاستيطان وحق التملك) . ومرة اخرى ، وصف المشروع المسائل الواردة فيه بأنها كل متكامل عناصره مترابطة ، وعني بذلك أن هذه العناصر تشكل صفقة وان الالتزام النهائي لكل طرف بحل شامل انما يتوقف على تمكن الطرفين من حل جميع القضايا المتبقية بما يرضي الطرفين

وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، قدمت هذه الوثيقة الى الجانبين للنظر فيها . ويرد نص الوثيقة في المرفق الثاني .

٧ - في رسالتي المرفق بها المشروع التي وجهتها الى الزعيمين (انظر المرفق الثالث) أكدت أن قبول مشروع الاتفاق الإطاري سيتيح لأول مرة تناول جميع المشاكل المعلقة ، بجدية بوصفها كلا متكاملا واكدت للطرفين أنني لن أدخر جهدا للمحافظة على قوة الدفع في سبيل التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، وأن الاجراءات الواردة في النص ترمي الى تحقيق ذلك الهدف . واختتمت رسالتي بالاعراب عن أملي في أن ينتهز الجانبان هذه الفرصة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص .

٨ - ونظرا لأهمية المرحلة التي وصلنا اليها أعطيت رئيس مجلس الأمن نسخة من مشروع الاتفاق الإطاري مع مضمون رسالتي المرفق بها المشروع ورجوته أن يعطي نسخة الى أعضاء المجلس . كما اعطيت نسخة الى كل من الممثلين الدائمين لتركيا واليونان . وعلاوة على ذلك ، وبناء على دعوة رئيس المجلس ، احطت أعضاء المجلس في جلسة غير رسمية عقدت في ٢٤ نيسان/ابريل علما بحالة جهدي الاخير .

٩ - وفي ٣٠ نيسان/ابريل ، تلقيت رسالة من الرئيس كيبريانو (انظر المرفق الرابع) ، ذكر فيها أن "من الضروري" ، قبل أن يعرب الجانب القبرصي اليوناني عن آرائه بشأن مشروع الاتفاق الإطاري ، " أن يكون هناك ، على سبيل الاولوية ، اتفاق على القضايا الاساسية لمشكلة قبرص" ، وهي "انسحاب قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الاتراك ، وايجاد ضمانات دولية فعالة ، وتطبيق الحريات الثلاث وهي حرية التنقل وحرية استيطان وحق التملك" . وتحقيقا لهذه الغاية ، طلب مني ان اعقد مؤتمرا دوليا لمعالجة القضيتين الأوليين ، أو في حالة تعذر ذلك ، أن اعقد اجتماعا رفيع المستوى لمعالجة القضايا الثلاث .

١٠ - وفي ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، تلقيت رسالة من سعادة السير دنكتاش (انظر المرفق الخامس) ذكر فيها آراء واعتبارات أبلغني في ضوئها قبول القبارصة الاتراك بمشروع الاتفاق الإطاري . وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل (انظر المرفق السادس) ، صرح سعادة السير دنكتاش بأنه على استعداد لتوقيع مشروع الاتفاق الإطاري بصيغته الحالية عند ملء خانات التواريخ الشاغرة . وقال أيضا انه قد درس رسالة الرئيس كيبريانو المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل بنصها المنشور في الصحافة ، وابلغني ان الجانب القبرصي التركي لا يسعه أن يقبل أي اجراء عدا ذلك الذي يتضمنه مشروع الاتفاق الإطاري .

../..

١١ - وفي رسالة شفوية الى الرئيس كيبريانو في ٨ أيار/مايو ١٩٨٦ ، ذكرت انني أدرك الاهمية الاساسية لمسائل انسحاب القوات والضمانات والحريات الثلاث ، وانني اتفهم دواعي قلقه بشانها . وابلغته أن الاقتراحين الواردين في رسالته المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل غير قابلين للتطبيق في الوقت الحالي . وعندما قلت ذلك لم اكن اعلق على مزايا الاقتراحين ، وانما عنيت انه لا يمكن تنفيذهما لأن الجانب القبرصي التركي كان قد اوضح انه لن يقبل بأي اجراء عدا ذلك الوارد في مشروع الاتفاق الإطاري . غير انني اكدت ان الاجراء الوارد في تلك الوثيقة ينص على معالجة هذه القضايا دون ابطاء في اجتماعات رفيعة المستوى . كما ابلغته بالرد الذي تلقيته من الجانب القبرصي التركي وسألت إن كان الجانب القبرصي اليوناني الآن في وضع يمكنه من أن يعرب عن آرائه بصدد محتويات مشروع الاتفاق الإطاري .

١٢ - وفي تلك الرسالة ، وفي اجتماع عقدته مع وزير الخارجية ، أياكوفو ، في ٢٩ أيار/مايو ، أكدت من جديد ان الاجراءات المقترحة في مشروع الاتفاق الاطاري تتيح لكل جانب كل فرصة لضمان سير المفاوضات بشكل يأخذ في الاعتبار التام دواعي قلقه وان مفهوم الكل المتكامل ، يعني ان التزام الطرفين في نهاية المطاف بإيجاد حل شامل يتوقف على حل جميع القضايا بما يرضي الطرفين . واشرت ايضا الى أنه ، وفقا لمشروع الاتفاق الإطاري ، لا يمكن اقامة حكومة انتقالية الا بعد التوصل الى اتفاق بشأن جميع القضايا . وكررت القول ان قضايا انسحاب القوات والضمانات والحريات الثلاث ستدرج منذ البداية في جدول أعمال الاجتماعات المشتركة الرفيعة المستوى التي ستبدأ لدى تلقي رد ايجابي من كلا الجانبين .

١٣ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، تلقيت رسالة أخرى من الرئيس كيبريانو (انظر المرفق السابع) أعطى فيها تقييمه للمسائل الاساسية في مشكلة قبرص ، ووصف الاهمية الاساسية التي يوليها الجانب القبرصي اليوناني للقضايا الثلاث المبينة في رسالته المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل (انظر الفقرة ٩) ، وعلق على مختلف جوانب مشروع الاتفاق الإطاري . واختتم رسالته بأن اقترح مرة أخرى أن اعقد مؤتمرا دوليا أو اجتماعا رفيع المستوى للنظر في انسحاب ؛ القوات التركية والمستوطنين الاتراك ، ومسألة الضمانات ، وتطبيق الحريات الثلاث . وذكر انه عند اتخاذ قرارات موضوعية لحل هذه القضايا الرئيسية الثلاث ، سيتسنى عندئذ تقييم نتائج الاجتماع الرفيع المستوى او المؤتمر الدولي ومحتوى مشروع الاتفاق الإطاري .

١٤ - تصف الفقرات الواردة اعلاه التطورات المتصلة بمهمة المساعي الحميدة التي قمت بها حتى الآن ، وعلاوة على ذلك ، كما يعرف أعضاء المجلس جيدا ، طلبت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ تعميم مقترحات كانت قد قدمتها بعنوان "مبادئ لتسوية مسألة قبرص وطرق تحقيقها" بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن (انظر A/41/96 و Corr.1 ، و S/17752 و Corr.1) . وفي هذه المقترحات ، طرحت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عددا من المبادئ ترى أنها ينبغي ان تنظم تسوية مسألة قبرص ، واهابت بجميع الاطراف ان تتعاون مع الأمين العام في تنفيذ مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها . ودعت المقترحات الى ان يعقد ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، مؤتمر دولي ممثل لجميع الأطراف معني بقبرص لتسوية الجوانب الدولية لمشكلة قبرص .

١٥ - وخلال الفترة المستعرضة ، عقدت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص اثنى عشر اجتماعا رسميا . وقد بلغ العمل مرحلة متقدمة فيما يتعلق بالتحقيق في حالات الافراد البالغ عددهم ١٦٨ شخصا التي قرر الاعضاء تركيز جهودهم عليها أولا . وبعد تقديم عدة تقارير عن نتائج التحقيق في ٤٠ حالة ، بادرت اللجنة باجراء تحقيقات تكميلية في هذه الحالات . وتسعى اللجنة الى انجاز عملها بشأن الـ ١٦٨ حالة في أقرب وقت ممكن ، ويقوم العضو الثالث ، السيد يول وورث ، باستطلاع السبل التي قد تيسر عملية اتخاذ القرارات في اللجنة في هذا الصدد .

ثانيا - ملاحظات

١٦ - كان هدفي ، من تنفيذ مهمة المساعي الحميدة التي عهد بها اليّ مجلس الأمن ، تحقيق حل شامل يصون سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها وفقا للرأي الذي أعرب عنه مجلس الأمن مرارا وتكرارا . ومن شأن هذا أن يلبي لا رغبات شعب قبرص فقط وانما أيضا مقتضيات السلم والأمن الدوليين في المنطقة بأسرها . وسعيت أثناء المبادرة التي قمت بها منذ شهر آب/اغسطس ١٩٨٤ الى الحصول على موافقة الطرفين على اطار يمكن داخله التفاوض بسرعة وبصورة حاسمة ، على حل شامل . وتحقيقا لهذه الغاية ، حاولت أن ابني أكبر قدر ممكن من الاتفاق بين الجانبين وأن أضع اجراءات لحل القضايا المعلقة . وكان علي أيضا أن آخذ في الاعتبار الريبة الموجودة مع الأسف لدى كل من الجانبين في الآخر ، وأن ثمة قضايا معينة يعتبرها هذا الجانب أو ذاك ذات أهمية خاصة .

١٧ - وفي ضوء هذه العوامل المختلفة ، اقترحت اجراءات للتفاوض تعطي كلا من الجانبين فرصة كافية في المفاوضات المقبلة لأن يتحقق من حسن نوايا الجانب الآخر وتشتمل هذه الاجراءات على عقد اجتماعات رفيعة المستوى تضم جداول أعمالها منذ البداية مسائل انسحاب القوات والضمانات والحريات الثلاث . واقترحت ايضا مفهوم كل متكامل ، بمعنى أنه لن يلتزم أي جانب في النهاية بحل شامل حتى تحل جميع القضايا على نحو يرضيه .

١٨ - وقد انعكس النهج الوارد وصفه اعلاه في صيغ متعاقبة للوثائق التي قدمت الى الجانبين منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وفي آذار/مارس ١٩٨٦ أصبحت أعتقد بأنه يمكن تسوية الخلافات القائمة بين الجانبين ببذل جهد حاسم . ولذلك قدمت اليهما مشروع الاتفاق الإطاري في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ . ومازلت مقتنعا بأن هذه الوثيقة ، اذا قبلها كل من الجانبين ، ستوفر الاطار الصحيح للتفاوض على حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

١٩ - وقد اثلج صدري التأييد الذي لقيته جهودي من مجلس الأمن ، ولاسيما البيان الذي اصدره رئيس المجلس في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ (S/17486) ، وكذلك الاعلانات المتكررة من كلا الجانبين عن رغبتهما في تحقيق تسوية نهائية لمشكلة قبرص . ويؤسفني أن اقول انه نظرا الى كون أحد الجانبين لم يصبح بعد في وضع يمكنه من أن يقبل مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، مازال الطريق غير مفتوح حتى الآن للمضي قدما في المفاوضات التي اقترحتها لايجاد حل شامل . وفي هذه الظروف تقلقني الأخطار المتأصلة في الحالة الراهنة . فالطريق الى الأمام يتطلب تفكيرا مليا من جميع من يعنيهم الأمر .

المرفق الاول

مشروع بيان ومشروع اتفاق موحد قدمهما
الامين العام في نيسان/ابريل ١٩٨٥

مشروع بيان من الامين العام بشأن الاتفاق المتعلق بقبرص

أسفرت الآن المبادرة التي بدأت في فيينا في شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ واستمرت من خلال المحادثات الرفيعة المستوى عن قرب في نيويورك من شهر أيلول/سبتمبر الى شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ والاجتماع المشترك الرفيع المستوى المعقود في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ عن اتخاذ خطوة أولى هامة نحو التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص ، تراعى فيها قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن .

والاتفاق المرفق طي هذا والذى ينبغي أن يعتبر كلاً متكاملا يتضمن عناصر حل شامل لمشكلة قبرص . والطرفان يقبلان الاتفاق وينتظر أن يتفاوضا بشأن جميع المسائل المعلقة ، بحسن نية ودون أى قيود ، عدا تلك الواردة في الاتفاق وفي هذا البيان .

ولهما أن يقررا معا خلال سير المفاوضات ادخال أي تعديل على الاتفاق . وسوف تقدم التسوية الشاملة للموافقة عليها عندما تنتهي الافرقة العاملة من أعمالها بمساعدة توجيه موضوعي من الاجتماعات المشتركة اللاحقة الرفيعة المستوى ، وذلك عند الاقتضاء .

وسيظل الامين العام تحت تصرف الطرفين لتيسير هذه المهمة ولتفسير هذا الاتفاق ، عند الاقتضاء .

وسيقوم العمل المؤدي الى إنشاء جمهورية قبرص الاتحادية على العناصر الواردة صراحة أو ضمنا في الاتفاق . وبناء على ذلك سيكون لجمهورية قبرص الاتحادية شخصية دولية تؤول خصائصها الى الحكومة الاتحادية . وتعني المادة ١ - ٣ من الاتفاق ، ضمنا ، أن السلطات المتبقية ستكون للمقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين . وفيما يتعلق بالمادة ٦ - ١ ستعين على وجه التحديد المنطقتان المخصصتان للمقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين على أساس نسبة كل منهما الى الاقليم الكلي للجمهورية الاتحادية والتعديلات الاقليمية الفعلية ذات الصلة ، التي سيتفق عليها . وإني أدرك أن عدد

الأشخاص المشردين الذين سيعاد توطينهم هو عامل هام في هذا الصدد . وحسب فهمي فان تلك النسبة المئوية من الاقليم ، المشار اليها في المادة ٦ - ١ من الاتفاق تعبر عما ذكر خلال المحادثات الرفيعة المستوى التي جرت عن قرب . وعلاوة على ذلك ، افهم فيما يتعلق بالمادة ٧ - ١ ، ان الجانب القبرصي التركي لا يستبعد ، من البداية ، أى جدول زمني لانسحاب القوات غير القبرصية ، وأن الجانب القبرصي اليوناني لا يستبعد من البداية ، أى بلد بوصفه ضامنا .

ومن المفهوم أنه في حين أن الاتفاق يمثل خطوة واضحة نحو التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص خلال الأشهر القادمة ، فإنه لا يزال يتعين التفاوض في ذلك الاطار بشأن عدد من المسائل ، مع مراعاة الترابط بين العناصر في نهج كلي متكامل . ومن بين هذه المسائل : المسائل التي تتطلب أغلبية منفصلة في مجلسي الهيئة التشريعية ، ونطاق المسائل التي يمكن أن يستعمل فيها الرئيس أو نائب الرئيس حق النقض ، وتحديد مناطق التعديلات الاقليمية ، والمناطق ذات المركز الخاص وخصائصها، والمسائل الاخرى المتعلقة " بالحريات الثلاث " .

وستنشأ أفرقة عاملة مؤلفة من وفود من الجانبين ويرأسها ممثل للأمين العام . وستبدأ الأفرقة العاملة جلساتها في مقر الأمم المتحدة في نيقوسيا في _____ . وستعد الأفرقة العاملة برامج عملها وتقدمها الى الأمين العام ، الذى سيعقد اجتماعا رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في نيقوسيا في _____ ، يقوم ، على أساس جدول أعمال يعده الأمين العام ، باستعراض برامج العمل وتقديم التوجيه للأفرقة العاملة وكذلك مناقشة الجدول الزمني لانسحاب القوات غير القبرصية والضمانات الدولية .

وسيقوم ممثل الأمين العام الذي يرأس كل فريق عامل ، في نهاية شهر تموز/ يوليه ١٩٨٥ ، باعداد تقييم للتقدم الذى أحرزته الأفرقة العاملة . وبعد ذلك بوقت قصير سيقوم الأمين العام على أساس استعراضه لهذه التقييمات ، وبعد التشاور مع الطرفين ، بعقد اجتماع آخر مشترك ورفيع المستوى ، يزود الأفرقة العاملة على أساس جدول أعمال يعده الأمين العام ، بمزيد من التوجيه الموضوعي بشأن المسائل التي لم يلاق التفاوض بشأنها النجاح . وسيتبع نفس هذا الاجراء فيما بعد على فترات منتظمة .

مشروع اتفاق بشأن قبرص

يتفق الطرفان على المسائل التالية التي ينبغي أن ينظر اليها ككل متكامل :

ان الطرفين :

(أ) يعلنان مجددا التزامهما بالاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ؛

(ب) يعربان عن عزمهما على المضي ، في الموعد المشار اليه في الفقرة ١٤ أدناه ، في اقامة جمهورية اتحادية تكون مستقلة وغير منحازة ، تتألف من طائفتين فيما يتعلق بالجانب الدستوري الاتحادي ومن منطقتين فيما يتعلق بالجانب الإقليمي ؛

(ج) يعيدان تأكيد قبولهما للاحكام الدستورية التمهيدية التي اتفق عليها في المحادثات المشتركة بين الطائفتين في ١٩٨١ - ١٩٨٢ :

'١' تكون لجمهورية قبرص الاتحادية شخصية دولية ؛ وتمارس الحكومة الاتحادية السيادة في الإقليم بأسره .

'٢' يتألف شعب الجمهورية الاتحادية من الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية . وتكون هناك جنسية واحدة لجمهورية قبرص الاتحادية ينظمها القانون الاتحادي .

'٣' يتألف إقليم الجمهورية الاتحادية من مقاطعتين أو ولايتين اتحاديتين .

'٤' تكون اللغتان الرسميتان للجمهورية الاتحادية هما اليونانية والتركية . ويجوز أيضا استخدام اللغة الانكليزية .

'٥' يكون للجمهورية الاتحادية علم ونشيد وطني محايدان يتم الاتفاق عليهما . ويجوز أن يكون لكل مقاطعة أو ولاية اتحادية علمها الخاص بها ، على أن تستخدم فيه أساسا عناصر من العلم الاتحادي . ويرفع العلم الاتحادي على المباني الاتحادية والمواقع الاتحادية دون أي علم آخر .

'٦' تحتفل الحكومة الاتحادية بعطلات الجمهورية الاتحادية . وتحتفل كل مقاطعة أو ولاية اتحادية بالعطلات الاتحادية فضلا عن العطلات التي تقررها هي .

'٧' يعيد الطرفان تأكيد جميع النقاط الأخرى التي تم الاتفاق بشأنها خلال المحادثات المشتركة بين الطائفتين ، الواردة في "التنقيح" المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٨٢ فيما يتعلق بالأحكام العامة ، الجزء الأول ، الحقوق والحريات الأساسية ، والجزء الثاني ، فضلا عن الجزأين الثالث والرابع .

١ - ١ تتألف الصلاحيات والاختصاصات التي تناط بالحكومة الاتحادية للجمهورية الاتحادية مما يلي :

(أ) الشؤون الخارجية ؛

(ب) الشؤون المالية الاتحادية . (بما في ذلك الميزانية والضرائب والجمارك ورسوم الانتاج الاتحادية) ؛

(ج) الشؤون النقدية والمصرفية ؛

(د) الشؤون الاقتصادية الاتحادية (بما في ذلك التجارة والسياحة) ؛

(هـ) البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ؛

(و) النقل الدولي ؛

(ز) الموارد الطبيعية (بما في ذلك امدادات المياه والبيئة) ؛

(ح) الشؤون الصحية والبيطرية الاتحادية ؛

(ط) تحديد المعايير : الأوزان والمقاييس ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحقوق الطبع ؛

(ي) السلطة القضائية الاتحادية ؛

(ك) تعيين الموظفين الاتحاديين ؛

(ل) الدفاع (ويناقش أيضا في سياق المعاهدات الدولية بشأن قبرص) ؛ والأمن فيما يخص المسؤولية الاتحادية .

١ - ٢ يجوز أن تناط بالحكومة الاتحادية صلاحيات واختصاصات اضافية بالاتفاق المشترك بين الجانبين . ويجوز تنفيذ التشريعات الاتحادية إما بواسطة سلطات الحكومة الاتحادية أو عن طريق التنسيق بين السلطات المختصة في الحكومة الاتحادية والسلطات المختصة في المقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين .

٢ - ١ تتألف الهيئة التشريعية في الجمهورية الاتحادية من مجلسين : مجلس للنواب نسبة التمثيل فيه ٧٠ - ٣٠ للقبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، ومجلس للشيوخ نسبة التمثيل فيه ٥٠ - ٥٠ . وتسن التشريعات الاتحادية فيما يتعلق بالمسائل التي تقع في نطاق الاختصاص الاتحادي على النحو المشار اليه في الفقرة (١) أعلاه . ويشترط لاعتماد التشريعات المتعلقة بالمسائل الرئيسية الحصول على أغلبيتين منفصلتين في كلا المجلسين .ويتطلب اعتماد التشريعات المتعلقة بالمسائل الأخرى الحصول على أغلبية بسيطة في كلا المجلسين . وينظر فريق عامل في الأمور التي تعتبر مسائل رئيسية ، ومنها على سبيل المثال عشر من المهام الاثنتي عشرة المشار اليها في (١) أعلاه .

٢ - ٢ تدرج في الدستور الاتحادي ضمانات دستورية ملائمة ، بما في ذلك آلية لحل الأزمات ، وأحكام خاصة لتيسير اتخاذ اجراء بشأن المسائل الضرورية لاستمرار أداء الحكومة الاتحادية لمهامها (مثل المسائل المتعلقة بالميزانية) .ويجوز عرض التشريع الذي تعتمده الهيئة التشريعية على المحكمة الدستورية لتقرير ما اذا كان هذا التشريع ينتهك الدستور أو له طابع تمييزي ضد أي من الطائفتين . وفي حالة وجود أزمة في الهيئة التشريعية يجوز تقديم التشريع المقترح ، في المرحلة الأولى ، الى لجنة للتوفيق تابعة للهيئة التشريعية تتألف من ثلاثة من القبارصة اليونانيين واثنين من القبارصة الاتراك ، وتتخذ هذه اللجنة قراراتها على أساس أغلبية عدد الأصوات بما في ذلك صوت قبرصي تركي واحد على الأقل . وفي حالة استمرار الأزمة ، يجوز عرض المسألة على المحكمة الدستورية لتقرير ما اذا كان التشريع المقترح ينتهك الدستور أو له طابع تمييزي ضد أي من الطائفتين . ويجوز أيضا طرح المسألة في استفتاء بين أهالي الطائفة التي عارضت مشروع التشريع .

../..

٣ ـ ١ يكون نظام الحكم في الجمهورية الاتحادية نظاما رئاسيا . ويكون الرئيس ونائب الرئيس رمزين لوحدة البلد وتساوي الطائفتين في المركز السياسي . وتعكس السلطة التنفيذية المتطلبات الوظيفية اللازمة لحكومة اتحادية فعّالة .

٣ ـ ٢ يكون الرئيس قبرصيا يونانيا ونائب الرئيس قبرصيا تركيا . ويكون للرئيس ونائب الرئيس ، منفردين أو مجتمعين ، الحق في نقض أي قانون أو قرار تعتمده الهيئة التشريعية في مجالات يتفق بشأنها ، على ان يكون مفهوما أن النطاق سيتجاوز النطاق المشمول بدستور عام ١٩٦٠ . ويكون للرئيس ونائب الرئيس ، منفردين أو مجتمعين ، الحق في إعادة أي قانون أو قرار اعتمدته الهيئة التشريعية أو أي قرار اتخذه مجلس الوزراء لإعادة النظر فيه .

٣ ـ ٣ يتألف مجلس الوزراء من وزراء من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بنسبة ٧ الى ٣ . ويرأس قبرصي تركي احدى الوزارات الرئيسية ، وقد اتفق على أن يناقش في فريق عامل مسألة أن يكون وزير الخارجية قبرصيا تركيا ، وكذلك على أن اتخاذ مجلس الوزراء لقراراته بأغلبية بسيطة تضم وزيرا قبرصيا تركيا واحدا على الأقل يسري على المسائل التي تكون موضع اهتمام خاص لدى الطائفة القبرصية التركية .

٣ ـ ٤ وفي حالة وجود أزمة يجوز عرض الأمر على المحكمة الدستورية لتقرير ما اذا كان ينتهك الدستور أو له طابع تمييزي ضد أي من الطائفتين . كما يمكن طرح الأمر في استفتاء على اهالي الطائفة التي عارضته .

٤ ـ ١ تتولى هيئة ثلاثية ، تضم عضوا غير قبرصي ليس له حق التصويت ، مسؤولية الفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والمقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين والبت في المسائل الأخرى التي قد يحيلها اليها الطرفان وفقا للدستور .

٥ ـ ١ يناقش فريق عامل مسألة ممارسة حرية التنقل وحرية الاستيطان والحق في التملك ، بما في ذلك الأطر الزمنية والأنظمة العملية وما يمكن اتخاذه من ترتيبات تعويضية ، مع مراعاة المبدأ التوجيهي ٣ الوارد في اتفاق عام ١٩٧٧ .

٦ ـ ١ يتفق على التعديلات الاقليمية ، بالاضافة الى المناطق المشار اليها بالفعل في مقترحات الجانب القبرصي التركي المؤرخة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨١ ، مع مراعاة

المعايير الواردة في الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٧ . وسيكون من نتيجة هذه التعديلات الاقليمية أن تشكل المقاطعة أو الولاية الاتحادية القبرصية التركية حوالي ٢٩ في المائة من اقليم الجمهورية الاتحادية . ويتفق الجانبان على اقتراح مناطق متاخمة لكل منهما يكون لها مركز خاص ، وذلك بغرض تعزيز الثقة بين الجانبين . وتظل كل منطقة تحت الولاية المدنية للجانب المعني . وينظر فريق عامل في المناطق المحددة للتعديلات الاقليمية وكذلك المساحات والخصائص المحددة للمناطق ذات المركز الخاص .

٧ - ١ قبل إقامة حكومة اتحادية انتقالية ، يتفق على جدول زمني لانسحاب القوات والعناصر العسكرية غير القبرصية ، وعلى ضمانات كافية .

٧ - ٢ في غضون ذلك ، يقوم الجانبان باتخاذ تدابير لإزالة أسباب المواجهة العسكرية ، وذلك بالاستفادة من المساعي الحميدة لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وبمساعدتها .

٨ - ١ يُنشأ صندوق لتنمية المقاطعة أو الولاية الاتحادية القبرصية التركية بغرض تحقيق التوازن الاقتصادي بين المقاطعتين أو الوليتين الاتحاديتين . كما ينشأ صندوق لتيسير اعادة توطين النازحين من القبارصة اليونانيين ، والقبارصة الاتراك النازحين نتيجة لتنفيذ الفقرة ٦ . وتسهم الحكومة الاتحادية في هذين الصندوقين وتدعى الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية الى المساهمة في هذين الصندوقين وتدعى الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية الى الإسهام في هذين الصندوقين .

٩ - ١ توضع منطقة فاروشا والمناطق الاضافية الست المحددة في خريطة الجانب القبرصي التركي المؤرخة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨١ تحت الادارة المؤقتة للامم المتحدة كجزء من المنطقة الفاصلة التي تسيطر عليها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من أجل عملية اعادة التوطين ، وذلك بحلول موعد يتفق عليه في اجتماع مشترك رفيع المستوى يعقد في المستقبل .

١٠ - ١ يوافق الطرفان على عدم اتخاذ أي اجراء من شأنه الإضرار بسير العملية المجملة في هذا الاتفاق ، سواء في الساحة الدولية أو داخليا .

١١ - ١ يُفتح مطار نيقوسيا الدولي مجددا تحت الادارة المؤقتة للامم المتحدة مع توفير حرية الوصول اليه للجانبين وستنتهي الامم المتحدة من اتخاذ الترتيبات

المتعلقة بذلك بحلول موعد يتفق عليه في اجتماع مشترك رفيع المستوى يعقد في المستقبل .

١٣ - ١ تتولى لجنة مؤلفة من ممثل لكل جانب وممثل للامين العام للامم المتحدة مسؤولية النظر في الادعاءات المتعلقة بعدم تنفيذ تدابير بناء الثقة وتضع توصيات مناسبة (أي الفقرات ٧ - ٢ و ٩ - ١ و ١٠ - ١ و ١١ - ١) .

١٣ - ١ تنشأ أفرقة عاملة لوضع تفاصيل هذا الاتفاق .

١٤ - ١ يوافق الطرفان على انه بعد إنجاز الافرقة العاملة المنصوص عليها لاعمالها وبعد حصولها على موافقة الجانبين ، تقام الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية قبرص الاتحادية في موعد يتفق عليه في اجتماع مشترك رفيع المستوى يعقد في المستقبل .

../..

المرفق الثاني

مشروع الاتفاق الإطاري بشأن قبرص المقدم
من الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦

إن الطرفين ، إذ يدركان مع الارتياح ان مبادرة الأمين العام ، التي أخذت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعين الاعتبار والتي بدأت في آب/اغسطس ١٩٨٤ في فيينا واستمرت من خلال المحادثات الرفيعة المستوى عن قرب من أيلول/سبتمبر الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، والاجتماع الرفيع المستوى المشترك الذي عقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، قد اسفرا الآن عن اتخاذ خطوة هامة نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للمشكلة القبرصية ؛

يتفقان على المسائل التالية التي ينبغي أن ينظر اليها ككل متكامل :

١ - ١ ان الطرفين :

(أ) يعلنان مجددا التزامهما بالاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ؛

(ب) يعربان عن عزمهما على المضي ، في الموعد المشار اليه في الفقرة ١٥ - ١ أدناه ، في اقامة جمهورية اتحادية تكون مستقلة وغير منحازة ، تتألف من طائفتين فيما يتعلق بالجانب الدستوري الاتحادي ومن منطقتين فيما يتعلق بالجانب الإقليمي ؛

(ج) يعيدان تأكيد قبولهما للاحكام الدستورية التمهيدية التي اتفق عليها في المحادثات المشتركة بين الطائفتين في ١٩٨١-١٩٨٢ :

"١ تكون لجمهورية قبرص الاتحادية شخصية دولية . وتمارس الحكومة الاتحادية السيادة في الإقليم بأسره . كما تمارس الحكومة الاتحادية خصائص الشخصية الدولية وفقا للدستور الاتحادي . ويجوز للمقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين أن تتصرفا في نطاق اختصاصاتها وفقا للدستور الاتحادي وبأسلوب لا يؤدي الى ازدواج صلاحيات واختصاصات الحكومة الاتحادية على النحو المحدد في الدستور الاتحادي .

../..

"٣" يتألف شعب الجمهورية الاتحادية من الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية . وتكون هناك جنسية واحدة لجمهورية قبرص الاتحادية ينظمها القانون الاتحادي .

"٣" يتألف اقليم الجمهورية الاتحادية من مقاطعتين أو ولايتين اتحاديتين .

"٤" تكون اللغتان الرسميتان للجمهورية الاتحادية هما اليونانية والتركية . ويجوز ايضا استخدام اللغة الانكليزية .

"٥" يكون للجمهورية الاتحادية علم ونشيد وطني محايدان يتم الاتفاق بشأنهما . ويجوز ان يكون لكل مقاطعة او ولاية اتحادية علمها الخاص بها تستخدم فيه أساسا عناصر من العلم الاتحادي . ويرفع العلم الاتحادي على المباني الاتحادية والمواقع الاتحادية دون أي علم آخر .

"٦" تحتفل الحكومة الاتحادية بعطلات الجمهورية الاتحادية . وتحتفل كل مقاطعة أو ولاية اتحادية بالعطلات الاتحادية فضلا عن العطلات التي تقررها هي .

"٧" يعيد الطرفان تأكيد جميع النقاط الاخرى التي تم الاتفاق بشأنها خلال المحادثات المشتركة بين الطائفتين الواردة في "التنقيح" المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ فيما يتعلق بالاحكام العامة ، الجزء الاول ، الحقوق والحريات الاساسية ، والجزء الثاني ، فضلا عن الجزأين الثالث والرابع .

٣ - ١ تتألف الملاحيات والاختصاصات التي تناط بالحكومة الاتحادية للجمهورية الاتحادية من البنود التالية :

(أ) الشؤون الخارجية .

(ب) الشؤون المالية الاتحادية (بما في ذلك الميزانية الاتحادية والضرائب والجمارك ورسوم الانتاج الاتحادية) .

(ج) الشؤون النقدية والمصرفية .

(د) الشؤون الاقتصادية الاتحادية (بما في ذلك التجارة والسياحة) .

(هـ) البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .

(و) النقل الدولي .

(ز) الموارد الطبيعية (بما في ذلك امدادات المياه والبيئة) .

(ح) الشؤون الصحية والبيطرية الاتحادية .

(ط) تحديد المعايير : الاوزان والمقاييس ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحقوق الطبع .

(ي) السلطة القضائية الاتحادية .

(ك) تعيين الموظفين الاتحاديين .

(ل) الدفاع (ستتم مناقشته ايضا في سياق معاهدات الضمان ومعاهدات التحالف) ؛ والامن (فيما يخص المسؤولية الاتحادية) .

٢ - ٢ يجوز ان تناط بالحكومة الاتحادية صلاحيات واختصاصات اضافية بالاتفاق المشترك بين الجانبين . ووفقا لذلك ، تترك الصلاحيات المتبقية للمقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين . وتنفذ التشريعات الاتحادية إما بواسطة سلطات الحكومة الاتحادية أو عن طريق التنسيق بين السلطات المختصة في الحكومة الاتحادية والسلطات المختصة في المقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين .

٣ - ١ تتألف الهيئة التشريعية في الجمهورية الاتحادية من مجلسين : مجلس للنواب نسبة التمثيل فيه ٧٠ - ٣٠ للقبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، ومجلس للشيوخ نسبة التمثيل فيه ٥٠ - ٥٠ . وتسن التشريعات الاتحادية فيما يتعلق بالمسائل التي تقع في نطاق الاختصاص الاتحادي على النحو المشار اليه في الفقرة ٣ - ١ أعلاه .

../..

ويشترط لاعتماد التشريعات المتعلقة بالمسائل الرئيسية ، ومنها على سبيل المثال عشر وظائف من الوظائف الاثنتي عشرة المشار اليها في الفقرة ٣ - ١ أعلاه ، الحصول على أغلبيتين منفصلتين في كلا المجلسين . ويتطلب إعتماد التشريعات المتعلقة بالمسائل الأخرى الحصول على موافقة أغلبية الأعضاء في كل مجلس .

٣ - ٢ يضمّن الدستور الاتحادي ضمانات دستورية ملائمة وآلية لحل المآزق بما في ذلك احكاما خاصة لتيسير اتخاذ اجراء بشأن المسائل التي تتطلب استمرار اداء الحكومة الاتحادية (مثل المسائل المتعلقة بالميزانية) . وفي حالة وجود أزمة في الهيئة التشريعية ، يجوز تقديم التشريع المقترح في المرحلة الاولى الى لجنة للتوفيق تابعة للهيئة التشريعية تتألف من ثلاثة من القبارصة اليونانيين واثنين من القبارصة الاتراك ، وتتخذ هذه اللجنة قراراتها على أساس أغلبية عدد الأصوات بما في ذلك صوت قبرصي تركي واحد على الأقل . وفي حالة استمرار الازمة ، يقوم كل من رئيس الجمهورية الاتحادية ونائب الرئيس ، عندما يطلب اليهما ، بتعيين شخص واحد على أساس مخصص ، يختار لمعرفته بالموضوع المعني ، ويقوم هذان الشخصان ، بمساعدة من يلزم من خبراء بما في ذلك خبراء من خارج جمهورية قبرص الاتحادية ، بتقديم مشورة الى الهيئة التشريعية بشأن الطرق التي يمكن أن تؤدي الى حل الأزمة . ويجوز أيضا طرح المسألة في استفتاء على أهالي الطائفة التي عارضت التشريع المقترح . ويجوز عرض التشريع المعتمد من الهيئة التشريعية على المحكمة الدستورية لتقرير ما اذا كان هذا التشريع ينتهك الدستور أو له طابع تمييزي ضد أي من الطائفتين .

٤ - ١ يكون نظام الحكم في الجمهورية الاتحادية نظاما رئاسيا . ويكون الرئيس ونائب الرئيس رمزين لوحدة البلد والمركز السياسي المتساوي للطائفتين . وبالإضافة الى ذلك ، تعكس السلطة التنفيذية المتطلبات الوظيفية اللازمة لحكومة اتحادية فعّالة .

٤ - ٢ يكون الرئيس قبرصيا يونانيا ونائب الرئيس قبرصيا تركيا . ويكون للرئيس ونائب الرئيس ، منفردين أو مجتمعين ، الحق في نقض أي قانون أو قرار تعتمده الهيئة التشريعية أو مجلس الوزراء في مجالات يتفق بشأنها ، على أن يكون مفهوما أن النطاق سيتجاوز النطاق المشمول بدستور عام ١٩٦٠ . ويكون للرئيس ونائب الرئيس الحق ، منفردين أو مجتمعين ، في إعادة أي قانون أو قرار تعتمده الهيئة التشريعية أو أي قرار يتخذه مجلس الوزراء لإعادة النظر فيه .

٤ - ٣ يتألف مجلس الوزراء من وزراء من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك بنسبة ٧ الى ٣ . ويرأس قبرصي تركي احدى الوزارات الرئيسية ، على أن يكون مفهوما أن الطرفين يتفقان على مناقشة أن يكون وزير الخارجية قبرصيا تركيا . ويتخذ مجلس الوزراء قراراته بتصويت مرجّح ، أي بأغلبية بسيطة تضم وزيراً قبرصياً تركياً واحدا على الأقل . ومن المفهوم أن الطرفين يتفقان على مناقشة مسألة سريان التصويت المرجّح على كافة المسائل التي تكون موضع اهتمام خاص لدى الطائفة القبرصية التركية والتي سيتم الاتفاق بشأنها .

٤ - ٤ توضع في الدستور الاتحادي ضمانات دستورية ملائمة وآلية لحل الأزمات فيما يتصل بالقرارات التي يتخذها مجلس الوزراء ، بما في ذلك احكام خاصة لتيسير اتخاذ اجراء بشأن المسائل اللازمة لاستمرار الحكومة الاتحادية في أداء وظائفها . وفي حالة وجود أزمة ، يقوم كل من رئيس الجمهورية الاتحادية ونائب الرئيس ، عندما يطلب اليهما ، بتعيين شخص واحد على أساس مخصص ، يختار لمعرفته بالموضوع المعني ، ويقوم هذان الشخصان ، بمساعدة من يلزم من خبراء بما في ذلك خبراء من خارج جمهورية قبرص الاتحادية ، بتقديم مشورة الى مجلس الوزراء بشأن طرق حل الأزمة . ويجوز أيضا طرح المسألة في استفتاء بين أهالي الطائفة التي عارضت مشروع القرار . ويجوز عرض القرار الذي يتخذه مجلس الوزراء على المحكمة الدستورية لتقرير ما اذا كان ذلك القرار ينتهك الدستور أو له طابع تمييزي ضد أي من الطائفتين .

٥ - ١ تتألف المحكمة الدستورية عند النظر في الخلافات المتصلة بتوزيع الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والمقاطعتين او الولايتين الاتحاديتين ، وفيما يحوله إليها الطرفان من مسائل أخرى وفقا للدستور الاتحادي ، من عضو قبرصي يوناني وعضو قبرصي تركي وعضو غير قبرصي مصوتين .

٦ - ١ وفيما يتعلق بحرية التنقل وحرية الاستيطان والحق في التملك ، يقوم فريق عامل بمناقشة ممارسة هذه الحقوق ، بما في ذلك الأطر الزمنية والأنظمة العملية وما قد يتخذ من ترتيبات تعويضية ، مع أخذ المبدأ التوجيهي ٣ من اتفاقية عام ١٩٧٧ بعين الاعتبار .

٧ - ١ يتم الاتفاق على التعديلات الاقليمية ، بالاضافة الى المناطق المشار اليها بالفعل في مقترحات الجانب القبرصي التركي المؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ . وسيكون من نتيجة هذه التعديلات الاقليمية أن تشكل المقاطعة أو الولاية الاتحادية القبرصية التركية حوالي ٢٩ + في المائة من اقليم الجمهورية الاتحادية . ومن

المفهوم انه عند مناقشة التعديلات الاقليمية الفعلية سيأخذ الجانبان بعين الاعتبار الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٧ بما في ذلك "بعض الصعوبات العملية التي قد تنشأ بالنسبة للطائفة القبرصية التركية" والمسائل المتصلة باعادة التوطين . ويتفق الجانبان على اقتراح بجعل المناطق المتاخمة لكل منهما ذات مركز خاص وذلك بغرض تعزيز الثقة بين الجانبين . وتظل هذه المناطق تحت الولاية المدنية لكل من الجانبين .

٨ ـ ١ قبل اقامة حكومة اتحادية انتقالية ، يتم الاتفاق على جدول زمني لانسحاب القوات والعناصر العسكرية غير القبرصية ، وعلى القدر الكافي من الضمانات . وفي غضون ذلك ، يقوم الجانبان باتخاذ تدابير ازالة أسباب المواجهة العسكرية ، باستخدام المساعي الحميدة وبمساعدة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

٨ ـ ٢ يتعهد كل طرف بمناقشة هذه المسائل بنية طيبة والنظر في دواعي قلق الطرف الآخر بشأنها .

٩ ـ ١ يُنشأ صندوق لتنمية المقاطعة أو الولاية الاتحادية القبرصية التركية بغرض تحقيق التوازن الاقتصادي بين المقاطعتين أو الولايتين الاتحاديتين . كما ينشأ صندوق لتيسير اعادة توطين النازحين من القبارصة اليونانيين ، وللقبارصة الأتراك المشردين نتيجة لتنفيذ الفقرة ٧ ـ ١ . وتسهم الحكومة الاتحادية في هذين الصندوقين . وستدعى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية الى المساهمة في هذين الصندوقين .

١٠ ـ ١ توضع منطقة فاروشا والمناطق الاضافية الست المحددة في خريطة الجانب القبرصي التركي المؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨١ تحت الادارة المؤقتة للأمم المتحدة كجزء من المنطقة الحاجزة التي تسيطر عليها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بغرض اعادة التوطين بحلول _____ .

١١ ـ ١ يتفق الطرفان على عدم اتخاذ أي اجراء من شأنه الإضرار بسير العملية المجملة في هذا الاتفاق ، سواء في الساحة الدولية أو داخليا .

١٢ ـ ١ يتم فتح مطار نيقوسيا الدولي تحت الادارة المؤقتة للأمم المتحدة مع توفير حرية الوصول اليه من الجانبين . وستنهي الأمم المتحدة الترتيبات المتعلقة بذلك بحلول _____ .

١٣ - ١ يتم الاتفاق على آليات كافية للنظر في الادعاءات المتعلقة بعدم تنفيذ تدابير بناء الثقة . وسيقدم الأمين العام توصيات ملائمة الى الجانبين في هذا الشأن .

١٤ - ١ يتفق الطرفان على انشاء افرقة عاملة لوضع الاتفاقات التفصيلية بشأن المسائل المشار اليها في هذا الاتفاق ، تكون عناصرها مترابطة وتشكل كلاً متكاملا . وتضطلع الأفرقة العاملة بعملها تحت توجيه الاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة . وتعقد هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة كل ثلاثة الى أربعة أشهر ، على أساس جدول أعمال يعده الأمين العام ، لمناقشة القضايا التي مازالت موضع تفاوض في اطار هذا الاتفاق واستعراض العمل وتقديم التوجيهات الى الأفرقة العاملة . ويقوم الأمين العام بالدعوة الى عقد الاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة بعد الاعداد الكافي لها .

١٤ - ٢ يتألف كل فريق عامل من وفدين من الجانبين ويترأسه ممثل للأمين العام . وتبدأ الأفرقة العاملة اجتماعاتها في مبنى الأمم المتحدة في نيقوسيا في _____ . ويقوم كل فريق عامل باعداد برنامج عمل وتقديمه للموافقة عليه وطلب التوجيهات بشأنه الى الاجتماع الرفيع المستوى المشترك الذي سيعقد في مبنى الأمم المتحدة في نيقوسيا في _____ .

١٤ - ٣ يقوم ممثل الأمين العام الذي يترأس كل فريق عامل ، كل ثلاثة أشهر ، باعداد تقييم عن التقدم الذي يحرزه الفريق العامل ، ويعرض هذا التقييم في الاجتماع الرفيع المستوى المشترك التالي مشفوعا برأي الأمين العام .

١٥ - ١ يتفق الطرفان على أنه بعد إنجاز الأفرقة العاملة اللازمة لعملها وبعد حصولها على موافقة الجانبين ، تقام الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية قبرص الاتحادية في _____ .

١٦ - ١ يظل الأمين العام تحت تصرف الطرفين للمساعدة في وضع تفصيلات هذا الاتفاق ، وفي تفسيره اذا اقتضى الأمر .

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ موجهة من الامين العام الى الرئيس كيبريانو والى سعادة السيد دنكتاش ، يقدم فيها مشروع الاتفاق الإطاري بشأن قبرص

كتبت اليكم في ٢٤ كانون الثاني/يناير عارضا تقييمي للنقطة التي كنا قد وصلنا اليها آنذاك واقتراحاتي بشأن الكيفية التي ينبغي مواصلة السير بها . وقد درست الآن بدقة التقارير المتعلقة بالمناقشات التي جرت مع كل من الطرفين خلال الاجتماعات على المستوى الادنى . ومن الواضح ان كلا الجانبين بذل جهدا حقيقيا للتغلب على الخلافات المتبقية . وأود ان انتهز هذه الفرصة لاعرب لكم عن تقديري للنهج البناء الذي اتبعه ممثلوكم .

وقد اثبتت المحادثات التي جرت مع كل من الجانبين في جنيف وفي نيقوسيا أنها مجدية للغاية في توضيح اهتمامات كل منهما وبينت نقاط الخلاف على جوهر القضايا التي لا يزال يتعين حلها . ولقد مكن هذا من صياغة اتفاق اطاري يحفظ كل ما تحقق منذ آب/اغسطس ١٩٨٤ ويحاول التوفيق بين الخلافات المتبقية بصورة تحمي مصالح الطائفتين على السواء .

ويسرني أن أقدم اليكم طي هذا مشروع الإتفاق الإطاري بالصيغة التي انبثقت عن جهودنا المشتركة . وأرجو حث كل من الجانبين القيام ، عند النظر في هذا النص ، بأخذ ما يلي بعين الاعتبار :

إن هذا الإتفاق الإطاري خطوة لا غنى عنها في عملية مستمرة . وقد اتفق الجانبان على المسائل التي سيجري التفاوض بشأنها بعد قبول الإتفاق الإطاري ، وأن يقوما بذلك بنية صادقة وبرغبة في قيام كل جانب بالنظر في دواعي قلق الجانب الآخر .

ان هذه المفاوضات ستوفر لكل من الجانبين فرصا واسعة للاطمئنان لحسن نوايا الجانب الآخر ، وبينما يلزم النص الطرفين بالسير قدما نحو حل شامل ضمن إطار متفق عليه ، فإن تنفيذه سوف يعتمد في النهاية على تمكين الجانبين من التفاوض ، على اساس من الارتياح المتبادل ، بشأن المسائل التي لا يزال يتعين تحقيق اتفاق بشأنها .

../..

ان قبول الإتفاق الإطاري سوف يتيح ، للمرة الأولى حقا ، تناول جميع القضايا المتبقية بحماس وبصورة حاسمة بوصفها كلا متكاملا .

عند تلقي قبول كلا الجانبين لمشروع الاتفاق الإطاري لن أدخر وسعا للمحافظة على قوة الدفع باتجاه تحقيق حلر عادل ودائم لمشكلة قبرص . وترمي الإجراءات المبينة في الفقرات ١٤ ـ ١ الى ١٤ ـ ٣ من المشروع المرفق الى تحقيق هذه الغاية .

أن الجانبين أوضحا أنهما لا يودان أن تسير المفاوضات بخطى بطيئة . وهكذا فإن من الاهمية بمكان ان يعد لهذه الاجتماعات بدقة ، سواء على المستوى الرفيع أو على المستوى العامل . ومن شأن هذا النهج ان يضمن تناول جميع القضايا المتبقية بعمق وإنجاز .

وآمل أن يتمكن الجانبان من إبلاغي قريبا بقبولهما لمشروع الاتفاق الإطاري . واقترح ان يقوم ، بعد ذلك ، كبار الموظفين العاملين معي بزيارة نيقوسيا للانتهاء من تحديد التواريخ التي يتعين إدراجها في الإتفاق الإطاري والإعداد لاجتماع مشترك رفيع المستوى في وقت مبكر بمشاركتي شخصيا ، لوضع الصيغة الرسمية لقبول الطرفين للإتفاق الاطاري والخطوات المنبثقة عنه . واقترح عقد هذا الاجتماع التحضيري في نيقوسيا في ٢١ نيسان/ابريل .

لقد بذل الجانبان والأمم المتحدة جهودا كثيرة في محاولاتنا المشتركة منذ آب/اغسطس ١٩٨٤ . واعتقد أن من الاهمية القصوى أن ننتهز جميعا هذه الفرصة في اقتحام الطريق صوب حل عادل ودائم لمشكلة قبرص . ونحن ، في قيامنا بذلك ، لن نستجيب فقط لأماني شعب قبرص ، بل سننهض ايضا بمسؤوليتنا المتمثلة في تخفيف التوتر وتعزيز السلم والأمن الدوليين في المنطقة ككل .

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ موجهة
الى الامين العام من الرئيس كيبريانو

أشعركم بتلقي رسالتكم المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ التي ارفقتم بهـــا الوثيقة المعنونة "مشروع الاتفاق الإطاري" .

وأود أن اطمئنكم الى اننا ملتزمون بتحقيق حل عادل دائم لمشكلة قبرص علـــى وجه السرعة . وبسبب هذا الالتزام بالتحديد ، نعتقد أن من الضروري ، قبل أن يعـــرب الجانب القبرصي اليوناني عن آرائه حول محتويات "مشروع الاتفاق الإطاري" الـــذي قدمتموه ، أن يكون هناك على سبيل الاولوية ، اتفاق على القضايا الاساسية لمشكلـــة قبرص .

ولهذا السبب ارجو منكم اعتماد أحد هذين الاجرائين البديلين :

أولا - عقد مؤتمر دولي بشأن الجوانب الدولية من مشكلة قبرص ، أي :

١ - انسحاب قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الاتراك ؛

٢ - ايجاد ضمانات دولية فعّالة .

ثانيا - في حالة ثبوت استحالة عقد مثل هذا المؤتمر الدولي ، عقد اجتماع رفيع المستوى لتناول المسائل التالية ، وهي :

١ - انسحاب قوات الاحتلال التركية والمستوطنين الاتراك ؛

٢ - ايجاد ضمانات دولية فعّالة ؛

٣ - تطبيق الحريات الثلاث ، وهي حرية التنقل ، وحرية الاستيطـــان ، وحق التملك .

وينبغي لهذه القضايا ان تحسم بما يتفق مع ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن قبرص بما في ذلك قرارا مجلس الامن ٥٤١ و ٥٥٠ .

وإنني توّاق الى نجاح مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها ، واعتبر أن اعتماد أحد هذين الإجرائين هو أفضل سبيل الى ضمان احراز تقدم سريع نحو ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة في ٣١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ موجهة
الى الامين العام من سعادة السيد دنكتاش

يشرفني ان أُبيّن فيما يلي آراء الجانب القبرصي التركي بشأن "مشروع الاتفاق الإطاري بشأن قبرص" الذي قدمتموه لنا في رسالتكم المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ .

أود أولا أن أشير الى أن الجانب القبرصي التركي رد بصورة ايجابية على مبادرتكم الحالية ، وأيّد هذه المبادرة المضطلع بها في إطار بعثة المساعي الحميدة التي أنيطت بسعادتكم بموجب قرار مجلس الامن ٣٦٧ (١٩٧٥) . وقد بدأت المبادرة في قبرص في آب/اغسطس ١٩٨٤ ، وتُوِّجت ، بعد ثلاث جولات من المحادثات ، في اجتماع القمة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وقد فشل ذلك الاجتماع بسبب رفض السيد كبريانو لمجمل الوثائق التي قدمتموها .

وإذ يقدر الجانب القبرصي التركي تقديرا عميقا جهودكم التي لا تكل من اجل إيجاد حل لمسألة قبرص عن طريق التفاوض يهدف الى اقامة جمهورية إتحادية ذات طائفتين وذات إقليمين ، قائمة على المشاركة بين الولايتين الاتحاديتين بالتساوي ، فقد اتخذ ، منذ البداية ، موقفا بناء وايجابيا فيما يتصل بمبادرتكم .

وسعادتكم على علم جيد بما ينطوي عليه الموقف القبرصي التركي من مبادئ وفهم عام ، أي المركز السياسي المتساوي للطائفتين ، والثنائية الإقليمية ، وأمن الشعب القبرصي التركي ، واشتراك الشعب القبرصي التركي بصورة فعّالة ومتساوية في عملية صنع القرارات وفي جميع أجهزة الاتحاد المقبل وكذلك في تسيير هذا الاتحاد ، وفي استمرار الضمان التركي الفعّال من ناحية القانون ومن ناحية الممارسة ، وهو الضمان الذي يعتبره القبارصة الاتراك التأكيد الوحيد لامنهم ، ولجميع حقوقهم ، ولوجودهم ذاته .

وآراؤنا بشأن المسألة الحيوية الخاصة بضمان تركيا الفعّال وبشأن مسألة انسحاب القوات قد نقلت بصورة شاملة الى ممثلي سعادتكم في مجرى المحادثات على المستوى الادنى . والضمان التركي من ناحيتي القانون والممارسة هو الشرط اللازم لأمن الشعب القبرصي التركي ولبقائه . ولولا هذا الضمان ، لضمت قبرص الى اليونان منذ زمن طويل . أما بالنسبة لانسحاب القوات غير القبرصية ، بإستثناء تلك التي ستبقى في

../..

الجزيرة ، فلن يحصل الانسحاب الى أن تتم تسوية جميع جوانب المشكلة القبرصية ، والاتفاق عليها واقرارها من جانب الطرفين ، أى الى أن تحل بالفعل الحكومة الاتحادية الانتقالية محل الادارة القبرصية اليونانية التي تمثل على وجه الحصر جالية واحدة من جاليتي قبرص الوطنيتين ، ويتم حل القوات والعناصر العسكرية في الجنوب وفقا لشروط الاتفاق - الذي كان الهدف منه التأكد من عدم نشوء أية ثغرة أمنية بالنسبة لنا في أي وقت من الأوقات .

وهناك قضية حاسمة أخرى هي مسألة "الحريات الثلاث" التي أشير اليها في الفقرة ٦-١ من "مشروع الاتفاق الاطاري" . وقد أعلن الجانب القبرصي التركي ، خلال المحادثات ذات المستوى الادنى ان تلك "الحريات " ينبغي ان تنظم على النحو الذي سبق أن اتفق عليه في اجتماع القمة لعام ١٩٧٧ ، بطريقة تكفل أن أمن القبارصة الاتراك لن يتعرض للخطر بحال من الاحوال وأن صفات الاتحاد الاساسية المتفق عليها (أي كونه يتألف من طائفتين ومن إقليمين) مصونة ومحمية .

وأود أيضا أن أؤكد الاهمية التي نعلّقها على الصفة المترابطة لجميع عناصر "مشروع الاتفاق الإطاري" التي تشكل " كلا متكاملا " على نحو ما جرى تأكيده من جانب سعادتكم بصورة مستمرة ، منذ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، وما هو مبين بصورة صريحة في كل من الديباجة والفقرة ١٤ - ١ من النص الحالي . ووفقا لذلك ، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التام مفهوم " مشروع الاتفاق الإطاري " الذي يشكّل "كلا متكاملا" وما يترتب عليه من نتائج ، لا سيما عند النظر في عمل الأفرقة العاملة ، وإعداد الاجتماعات المشتركة الرفيعة المستوى ، وملء الفراغات التي توجد الآن في " مشروع الاتفاق الإطاري " .

وموقفنا بشأن هذه الامور وبشأن جميع المسائل الاخري التي يعالجها "مشروع الاتفاق الإطاري" مبيّن بالتفصيل في رسالتي المؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٥ وكذلك في عروضنا الشفوية والكتابية المقدمة خلال المحادثات ذات المستوى الادنى .

وبهذه الآراء وبهذا الفهم يتناول الجانب القبرصي التركي "مشروع الاتفاق الإطاري" الحالي .

وفيما يتعلق بمسألة الإجراءات ككل ، اشرتم دوما وبحق الى أن بعثتكم هي بعثة "مساع حميدة" ، لا بعثة "وساطة" ، وهذا موقف مبدئي يلقى الدعم الكامل من جانبنا . لذلك ، فانا واثق من أن سعادتكم ستكفلون ، بعناية قصوى ، أن يكون تطبيق الفقرات

../..

١٣ - ١ و ١٤ - ١ و ١٤ - ٣ و ١٦ - ١ من "مشروع الاتفاق الإطاري" منسجما في جميع الأوقات مع فهمنا المشترك لبعثة "المساعي الحميدة" . والحقيقة ان ممارسة المهام الممنوحة للأمين العام للأمم المتحدة ولممثليه بموجب الفقرات المذكورة لن تكون منسجمة ومنسقة مع بعثة المساعي الحميدة إلّا إذا قامت في كل حالة من الحالات على الموافقة المتبادلة والصريحة من الجانبين القبرصيين التركي واليوناني واتفاقهما . وأشعر بوجوب تسجيل آرائنا بشأن هذه النقطة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لنا لأن الجانب القبرصي التركي لم يتلق من الأمانة العامة للأمم المتحدة اعلاما مسبقا بإدخال أحكام هامة معينة تتعلق بالمسائل الإجرائية في نص المشروع الحالي .

كما أود أن أبيّن لسعادتكم أن أي تقدم نحو إيجاد حل سلمي للمسألة القبرصية سوف يتوقف على إزالة الحصار الاقتصادي غير الإنساني المفروض على الشعب القبرصي التركي كما يتوقف على وقف الأنشطة المعادية التي توجّه ضدنا من الجانب القبرصي اليوناني على المسرح المحلي والدولي .

ولست بحاجة الى تأكيد أنه إذا لم يقبل الجانب القبرصي اليوناني "مشروع الاتفاق الإطاري" كما هو ، فإن الجانب القبرصي التركي لن يكون بعد الآن ملزما بأية تضحيات قدمها حتى الآن في سبيل إيجاد تسوية سلمية .

وأخيرا ، أود أن أكرر تقديرنا الصادق وشكرنا لجميع الجهود التي بذلتموها طيلة معالجتكم الشخصية للمسألة القبرصية بغية ايجاد حل عادل ودائم .

وفي ضوء الآراء والاعتبارات التي تم الاعراب عنها آنفا ، يشرفني أن أبلغ سعادتكم قبولنا لـ "مشروع الاتفاق الإطاري" المقدم بتاريخ ٢٩ اذار/مارس ١٩٨٦.

المرفق السادس

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦ موجهة
الى الامين العام من سعادة السيد دنكتاش

أتشرف بإشعاركم بإستلام رسالتكم المؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل التي تبلغونني فيها بأنكم تدرسون بعناية رسالتي المؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل وتأملون موافاتي برسالة أخرى عنها في الوقت المناسب .

وأود بادئ ذي بدء أن أكرر أنني على استعداد ، كما ذكرت في رسالتي ، لتوقيع "مشروع الإتفاق الإطاري" كما هو عند استكمال المشروع بملء خانات التواريخ الشاغرة .

لقد درست نص الرسالة التي ذكر ان السيد كيبريانو بعث بها اليكم في ٢٠ نيسان/ابريل والتي نشرت الآن بالكامل في الصحافة القبرصية اليونانية كبرقية لوكالة رويتر . ويتضح تماما من نص هذه الرسالة أنه لا يمكن اعتبار الرد القبرصي اليوناني سوى انه رفض واضح "لمشروع الإتفاق الإطاري" . وأوضح هذه الحقيقة ايضا السيد باباندريو في الخطاب الذي ألقاه في البرلمان اليوناني في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٦ . والواقع أن المجادلة التي تتجلى في الرد القبرصي اليوناني للحصول على موافقتكم على عقد اجتماع قمة بجدول أعمال خاص بإستخدام ذريعة عقد مؤتمر دولي ، تتعارض تماما مع مفهوم أن "مشروع الاتفاق الإطاري" يشكل كلا متكاملا . وكما سبق أن أوضحتم تماما في رسالتكم المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ فإن مقترحاتكم تشكل "كلا متكاملا" بجميع العناصر المكونة لها ، وحتى بالنسبة لعقد اجتماع تحضيري لاجتماع قمة ، فإن قبول "مشروع الاتفاق الإطاري" المذكور من الجانبين شرط ضروري لاحراز التقدم في هذا الإطار .

صاحب السعادة ،

إنني بالطبع لا أستطيع التكهن بما تعتبرونه ، بوصفكم واضع "مشروع الاتفاق الإطاري" الطريق السليم الذي يتبع في الظروف الحالية . وأعتقد انكم لن تلجأوا الى أي طريق قد يؤدي الى قيام الجانب القبرصي التركي بدفع ثمن الرفض اليوناني لـ "مشروع الاتفاق الإطاري" الذي وضعتموه . بيد أنني أشعر أنه يتحتم عليّ ابلاغكم في أوضح عبارات ممكنة بموقف الجانب القبرصي التركي على ضوء هذه التطورات .

../..

ان الجانب القبرصي التركي يعارض بالتأكيد أية اجراءات جديدة تتوخى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السرية أو دبلوماسية "المكوك" أو أي نوع من أنواع اجتماعات القمة قبل القبول القبرصي اليوناني "لمشروع الاتفاق الإطاري" فمن الواضح أن مثل هذه الإجراءات الجديدة من شأنها أن تقع خارج نطاق طابع الكل المتكامل "لمشروع الاتفاق الإطاري" .

وأود ، في الختام ، أن أذكر أن هذه العملية التي أخذت قدرا كبيرا من وقتكم وجهودكم لم تكن عبثا ، وأود أن انتهز هذه الفرصة لاشكركم مرة أخرى . وكما كان الحال في اجتماع القمة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، ما برح الرأي العام العالمي يشهد من جديد بالدليل الواضح الملموس أن القبارصة الاتراك هم الراغبون في حل سلمي في قبرص وأن القبارصة اليونانيين هم الذين يعارضونه .

المرفق السابع

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦
وموجهة إلى الأمين العام من الرئيس كيريانو

أشكركم على رسالتكم الشفوية التي أُبلغت إليّ في ٨ أيار/مايو ١٩٨٦ بشأن ردّي المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ على رسالتكم المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، التي تشيرون فيها إلى مسائل مثل نهج "الكل المتكامل" وتدعوننا إلى إبداء آرائنا في "مشروع الاتفاق الإطاري" .

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أؤكد لكم مرة أخرى تأييدنا لمهمة المساعي الحميدة التي عهد بها إليكم بقرارات مجلس الأمن . فنحن ، كما تعلمون جيدا ، ملتزمون التزاما قويا بإيجاد حل عادل ودائم في أسرع وقت ممكن .

والواقع أن إيجاد حل عادل وقابل للبقاء لمشكلة قبرص هو السبيل الوحيد إلى تحقيق السلم والطمأنينة والازدهار والأمن لشعب قبرص في الأجل الطويل . وهو أيضا السبيل الوحيد الذي يمكن به رفع المشاق الجسيمة التي يعانيها الشعب القبرصي ، وبوجه خاص الطائفة القبرصية اليونانية . لقد عانت الطائفة القبرصية اليونانية ، التي تمثل ٨٢ في المائة من مجموع سكان قبرص معاناة شديدة نتيجة للغزو التركي في عام ١٩٧٤ واحتلال نحو ٣٧ في المائة من أراضي قبرص . وطرد ٤٠ في المائة من السكان القبارصة اليونانيين أي أكثر من ٠٠٠ ١٨٠ نسمة بالقوة وبوحشية من بيوتهم وأرضهم وممتلكاتهم على يد جيش الغزو والاحتلال التركي ولجأوا إلى المناطق الحرة من الجمهورية . وفي محاولة لتغيير الهيكل الديموغرافي بقبرص استوردت تركيا ٠٠٠ ٦٠ مستوطن استعماري من تركيا ، وهذا عامل زاد حتما تعقيد عملية البحث عن حل لمشكلة قبرص على تعقدها . هذه هي الحقائق الكامنة وراء جهود تركيا ، التي توجت بالإعلان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ عن قيام كيان مصطنع وغير شرعي في الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص ، الذي أدانه مجلس الأمن بلا مواربة في قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) .

إن في نيتنا دائما أن نلتمس بواسطة مساعيكم الحميدة حلا عادلا وقابلا للبقاء لمشكلة قبرص وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . وهذه القرارات صريحة بشأن كثير من العناصر الهامة التي تتكون منها مشكلة قبرص وتنص ، فيما تنص عليه ،

على سحب جميع القوات الأجنبية ووقف التدخلات الخارجية ، وعودة اللاجئين إلى بيوتهم ، والمحافظة على الهيكل الديموغرافي لقبرص ، وإعادة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين .

إن رسالتكم الشفوية تعترف بالأهمية الأساسية للمسائل الثلاث المبيَّنة في رسالتي إليكم المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وهي : انسحاب القوات التركية والمستوطنين الأتراك ، وإيجاد ضمانات دولية فعالة ، وتطبيق الحريات الثلاث (حرية الحركة والاستيطان وحق التملك) . فهذه المسائل ذات أهمية بالغة لإيجاد حل لمشكلة قبرص . وينبغي ، طبعا ، أن تكون قد حلت على وجه السرعة عقب الغزو التركي مباشرة ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة . ومن المؤسف ، ليس فقط أنها لم تحل وفقا لرغبات المجتمع الدولي ، ولكنها لم تبحث حتى مجرد بحث . وإن رفض الجانب التركي مجرد بحث هذه المسائل مقياس لمدى عناده . وإن حقيقة كوننا وافقنا حتى الآن على إجراء ينطوي على بحث المسائل الدستورية والإقليمية في الغالب مقياس لرغبتنا في التوافق ودليل على تعاوننا مع الأمين العام . ومما يجدر ذكره أن المقترحات التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني طيلة الاثنتي عشرة سنة الماضية كانت مقرونة بشروط تتعلق بحل مسائل انسحاب القوات والمستوطنين ، والضمانات ، والحريات الثلاث . ومن دواعي القلق أن جميع التنازلات التي قدمها الجانب القبرصي اليوناني قد أدمجت في النصوص التي وضعت مؤخرا ، ولكن الشروط الأساسية المرتبطة بها والمتعلقة بالمسائل الرئيسية قد حذفت . ومن المؤكد أن الوعد ببحث هذه المسائل في المستقبل ليس بديلا عن حلها الفعلي ، ولا هو يشكل تنازلا من الجانب الآخر .

وكان موقف الجانب القبرصي اليوناني واضحا منذ البداية . ففي أثناء مبادرتكم الأخيرة ، التي بدأت في فيينا في آب/أغسطس ١٩٨٤ ، أصر الجانب القبرصي اليوناني على ضرورة إعطاء الأولوية لمناقشة المسائل المتعلقة بانسحاب القوات والمستوطنين والضمانات والحريات الثلاث . وبناء عليه ، فموقفنا الحالي يتفق مع الموقف الذي اتخذناه منذ البداية .

ومن المفهوم منذ سنوات عديدة أن حل مشكلة قبرص يكون في شكل صفقة تتألف من عناصر مترابطة . ويستحيل بالتالي أن يتوقع المرء أن يُطلب إلى أحد الجانبين أن يقبل بعض العناصر أو جزءا من الصفقة ، دون أن يكون على علم بالعناصر الأخرى أو بالجزء الباقي من الصفقة . وليس سليما كذلك من الناحية المفاهيمية توقع وجهات نظر معينة بشأن عناصر سبقت مناقشتها تفصيلا دون توفر نفس القدر من التفصيل أو على الأقل بعض التفاصيل فيما يتعلق بسائر العناصر المترابطة .

وفيما يتعلق بمقترحات "مشروع الاتفاق الإطاري" ، يلاحظ أن مفهوم الكل المتكامل لا يوفر في حد ذاته حماية كافية لموقفنا ، ذلك أن الجانب القبرصي اليوناني سيجد نفسه ملزما بترتيبات دستورية لا يمكن تنفيذها وترتيبات أخرى تضر به ، دون أن يستفيد من أية التزامات مقابلة من جانب القيادة القبرصية التركية فيما يتصل بجميع المسائل التي تهم القبارصة اليونانيين بشكل حيوي . وسيترتب على ذلك حتما أن ينعدم الحافز تماما لدى القيادة القبرصية التركية ، بعد أن تحصل على كل ما تريده ، إلى تغيير مواقفها المعروفة بشأن أي من المسائل التي تهم القبارصة اليونانيين ، الذين سيحرمون تماما من قدرتهم التفاوضية .

واقتراح الجانب القبرصي اليوناني بوجوب إعطاء الأولوية الآن على الأقل للقضايا الرئيسية الثلاث تؤيده تماما الحجج المذكورة عاليه . ومما يثبت كذلك صحة الموقف القبرصي اليوناني ما صدر مؤخرا من بيانات تركية مليئة بالتهديد .

والسيد دنكتاش ، في رسالته إليكم المؤرخة في ٣١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، لا يترك مجالا لشك فيما يتعلق بموقفه من حيث ضرورة بقاء القوات التركية في قبرص إلى ما لا نهاية ، وكذلك من حيث طبيعة الضمانات التي يتوخاها ورفض الدخول في أية مفاوضات جادة بشأن تطبيق الحريات الثلاث ، فيقول : "وآراؤنا بشأن المسألة الحيوية الخاصة بضمان تركيا الفعّال وبشأن مسألة انسحاب القوات قد نقلت بصورة شاملة إلى ممثلي سعادتكم في مجرى المحادثات على المستوى الأدنى" . ويضيف قوله "أما بالنسبة لانسحاب القوات غير القبرصية ، باستثناء تلك التي ستبقى في الجزيرة ، فلن يحصل الانسحاب إلى أن تتم تسوية جميع جوانب المشكلة القبرصية ، والاتفاق عليها وإقرارها من جانب الطرفين ، أي إلى أن تحل بالفعل الحكومة الاتحادية الانتقالية محل الإدارة القبرصية اليونانية التي تمثل على وجه الحصر جالية واحدة من جاليتي قبرص الوطنيتين ، ويتم حل القوات والعناصر العسكرية في الجنوب وفقا لشروط الاتفاق - الذي كان الهدف منه التأكد من عدم نشوء أية ثغرة أمنية بالنسبة لنا في أي وقت من الأوقات" . ويضيف السيد دنكتاش كذلك ما يلي : "وهناك قضية حاسمة أخرى هي مسألة "الحريات الثلاث" التي أشير إليها في الفقرة ٦ - ١ من "مشروع الاتفاق الإطاري" . وقد أعلن الجانب القبرصي التركي ، خلال المحادثات ذات المستوى الأدنى ، إن تلك "الحريات" ينبغي أن تنظم على النحو الذي سبق أن اتفق عليه في اجتماع القمة لعام ١٩٧٧ ، بطريقة تكفل أن أمن القبارصة الأتراك لن يتعرض للخطر بحال من الأحوال وأن صفات الاتحاد الأساسية المتفق عليها (أي كونه يتألف من طائفتين ومن إقليمين) مصونة ومحمية" .

كما تظهر النوايا التركية العدوانية والرفض التركي الصريح لمواجهة هذه المسائل فيما صدر مؤخرا عن القادة الاتراك من بيانات يهددون فيها باحتلال قبرص بكاملها . ومثل هذه البيانات يبرر تماما طلب حسم مسألتي سحب القوات والضمانات في البداية .

وكما ذكر من قبل ، قدمت تنازلات قبرصية يونانية عديدة شريطة أن تحسم المسائل الرئيسية بسرعة . والصورة التي يعكسها "مشروع الاتفاق الإطاري" تتسم بالخلل فيما بين عناصرها المختلفة . ويجب تصحيح هذا الخلل على وجه السرعة . ونظرا للآثار الناشئة عن ترابط الصلة بين مختلف عناصر "مشروع الاتفاق الإطاري" يستحيل التعبير بشكل سليم عن أية آراء بشأن بعض عناصر المشروع في غياب أية معلومات بخصوص العناصر الرئيسية . وترد أدناه بعض آراء ذات طبيعة دلالية توضح المشاكل التي يطرحها ترابط العناصر وتؤيد تماما سلامة موقفنا .

الحريات الثلاث (الفقرة ٦ - ١)

ولا يمكن الإقلال من أهمية هذه المسألة حيث أن عدم تطبيق هذه المبادئ سيكون معناه الخروج على هذه المعايير الدنيا التي وضعتها الأمم المتحدة لضمان قيام نظام ديمقراطي ولكفالة وحدة البلد .

وفضلا عن ذلك ، فإن الجانب القبرصي اليوناني قد علّق دائما الأهمية الكبرى على هذه الحريات الثلاث ، على أساس أنها ستكفل قدرة اللاجئين على العودة إلى ديارهم وستبقي البلد بأسره مفتوحا أمام جميع سكانه . ولذلك أصر هذا الجانب على أن الحق في حرية التنقل وحرية الاستيطان والحق في التملك حسبما نص عليها في المادتين ١٣ و ٢٣ من دستور ١٩٦٠ يجب أن تتحقق في الممارسة العملية ولا يكتفى بمجرد الاتفاق عليهما من حيث المبدأ .

وهكذا تتضح العلاقة بين تطبيق الحريات الثلاث والمسألة الحيوية المتعلقة بالإقليم . فضلا عن أهميتها المتأصلة ، بوصفها عامل التوازن بين التوقعات المشروعة لطائفة القبارصة اليونانيين التي تمثل ٨٢ في المائة من الشعب القبرصي والتوقعات المشروعة لطائفة القبارصة الأتراك التي تمثل ١٨ في المائة من الشعب القبرصي ، فإنها ترتبط أيضا بحقوق اللاجئين ارتباطا وثيقا . والواقع أن الحافز الرئيسي لجانب القبارصة اليونانيين طوال المفاوضات كان رغبته في أن يحل ، عن طريق مفاوضات

ناجحة ، مشكلة اللاجئين . ولذلك فحين اعتمدت في آب/أغسطس ١٩٨٤ نقاط عمل فيينا ، التي شكلت الاساس لمبادرتكم الحالية ، رئي أن معيار "عدد القبارصة اليونانية النازحين الذين ينبغي إعادة توطينهم" ، فيما يتعلق بالإقليم ، يجب أن يكون عاملا رئيسيا ، شأنه في ذلك شأن التزام كلا الجانبين من جديد بالاتفاق الرفيع المستوى المعقود في أيار/مايو ١٩٧٩ ، والذي تنص النقطة ٥ منه على أولوية إعادة التوطين في فاروشا .

وإغفال "عدد القبارصة اليونانيين النازحين الذين ينبغي إعادة توطينهم" من "مشروع الاتفاق الإطاري" يلقي ظلالا من الشك على إعادة التوطين هذه ، في حين أن صياغة الحكم المتصل بإعادة التوطين في فاروشا (الفقرة ١٠ - ١) تقضي بحدوثها في وقت غير محدد في المستقبل . ومن هنا ، فإنه برغم إعادة تأكيد الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٩ ، نجد أن تطبيق النقطة ٥ منه قد استبعد في واقع الأمر .

والقول بأن الجانبين سيأخذان بعين الاعتبار "المسائل المتصلة بإعادة التوطين" (الفقرة ٧ - ١) ، بدلا من الحقوق المحددة للاجئين من القبارصة اليونانيين ، هو مدعاة لقلق بالغ لدى الجانب القبرصي اليوناني . ذلك أن المحصلة النهائية لهذه الصياغة ستكون الاستعاضة عن معيار يتصل بحق أساسي اتفق عليه الجانبان منذ زمن طويل ، واشترك على أساسه الجانب القبرصي اليوناني في المفاوضات ، بمعيار جديد قد يستخدم لحماية المستوطنين وغيرهم ممن اغتصبوا بيوت اللاجئين القبارصة اليونانيين وأراضيهم وممتلكاتهم .

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن الجانب القبرصي اليوناني لم يوافق قط على الرقم البالغ "حوالي ٣٩ + في المائة" (الفقرة ٧ - ١) . وفضلا عن ذلك ، فقد أُغفل التفاهم الوارد في الورقة غير المتداولة رسميا ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤) والذي كرر على مسامع الجانب القبرصي اليوناني على المستوى الأدنى من المحادثات ، والقائل بأن تحديد منطقة فاروشا ، حسبما جاء في الخريطة التركية المؤرخة في آب/أغسطس ١٩٨١ ، لا يمثل الكلمة الأخيرة في الموضوع (الفقرة ١٠ - ١) .

وقد أُضيرت صياغة الفقرة ٧ - ١ أيضا من خلال إدخال عنصر "الصعوبات العملية التي قد تنشأ بالنسبة لطائفة القبارصة الأتراك" . وهذا الاقتباس ، المقتطف من المبدأ التوجيهي ٣ من الاتفاق الرفيع المستوى لعام ١٩٧٧ ، يتعلق حصرا بالحريات الثلاث . أما مدُّ نطاق فكرة "الصعوبات العملية" ليشمل المسألة الإقليمية فيمثل

توسيعا لا مبرر له لأحد المبادئ التوجيهية . ولم يوافق الجانب القبرصي اليوناني على هذا التوسيع ؛ ولذلك فإنه من المثير للدهشة تماما أن يجد طريقه الآن إلى "مشروع الاتفاق الإطاري" . وواقع الأمر أن صياغة هذه الفقرة تلغي افتراض وجود مناطق ذات مركز خاص .

الضمانات الدولية الكافية (الفقرة ٨ - ١)

ولقد أصرَّ الجانب القبرصي اليوناني دوما على إيجاد ضمانات دولية كافية . وينبثق هذا الإصرار عن تجربته مع التفسير التعسفي لمعاهدة الضمانات لعام ١٩٦٠ الذي قدمته تركيا حين حاولت أن تبرر غزوها لقبرص عام ١٩٧٤ . وموقف القبارصة اليونانيين هو أن أية معاهدة ضمانات ، إذا اتفق على ضرورتها ، ينبغي أن تكون متعددة الأطراف ولا تمنح حقوقا من جانب واحد لأي بلد واحد . أما بشأن العضوية في مخطط الضمانات ، فإن الجانب القبرصي اليوناني قد أعرب دوما عن رأيه القائل إن الدول ذات المصلحة المباشرة في قبرص ينبغي ألاّ تكون طرفا في هذا المخطط .

غير أنه قبل ، في محاولة للتوصل الى إتفاق ، الصيغة التي وضعها الأمين العام بألاّ يستبعد مسبقا وجود ضامن ، وذلك في مقابل الحصول على التزام من الجانب القبرصي التركي بألاّ يستبعد مسبقا تحديد أي موعد لانسحاب القوات التركية . و"مشروع الاتفاق الإطاري" يزج من جديد تحت العنوان الذي يتظاهر بالبراءة والمتمثل في صلاحيات واختصاصات الحكومة الاتحادية ، الدفاع (٣ - ١ (١)) بتعبير "معاهدات الضمان ومعاهدات التحالف" مفضلا ذلك على مصطلح "المعاهدات الدولية" السابق . وذلك ما لم يتفق عليه قط .

وفي ضوء الاتفاق على التوصل الى حل اتحادي مع استبعاد الحل التعاهدي ، فان الجانب القبرصي اليوناني يرى أن الأحكام الدستورية المتوخاة في "مشروع الاتفاق الإطاري" (الفقرتان ٣ و ٤) تتنافى مع المفهوم الاتحادي وغير قابلة للتشغيل . وقد دأب هذا الجانب على الإصرار على ضرورة أن تكون أي ترتيبات دستورية قابلة للتطبيق . وقد ذُكرت صراحة في نقاط عمل فيينا لعام ١٩٨٤ مبادئ قابلية المؤسسات الاتحادية للعمل والتشغيل . وهذا هو أحد الاعتبارات الهامة التي يجب الوفاء بها . ومع ذلك فقد وضعت صياغة "مشروع الاتفاق الإطاري" ، بشكل يحوِّل هذا الاعتبار الرئيسي الى مجرّد فكرة تكميلية خطرت متأخرة .

../..

ومن شأن عدم امكانية تشغيل عملية اتخاذ القرارات المتوخاة في "مشروع الاتفاق الإطاري" (الفقرتان ٣ و ٤) بالاضافة الى أي حقوق مدعاة في التدخل بموجب أي معاهدة ضمان (وهو ما ليس لدى الجانب القبرصي اليوناني استعداد لتقبله) أن يكون أمرا وخيم العواقب على جمهورية قبرص الاتحادية المقبلة . ويتضح ذلك من دراسة للأحكام المتصلة بالتصويت المرجّح (الفقرتان ٣ ـ ١ و ٤ ـ ٣) وحق النقض (الفقرة ٤ ـ ٣) وآلية حل المآزق (الفقرتان ٣ ـ ٣ و ٤ ـ ٤) .

والجانب القبرصي اليوناني يعترض ، كما اعترض دائما ، على الأخذ بالتصويت المرجح في السلطة التنفيذية كممارسة عامة ، إذ أن من شأن أي عملية من هذا القبيل أن تعوق حتما الاختصاصات التنفيذية وتؤدي الى مآزق مستمرة . ولهذا السبب ، فقد اقتصر الجانب القبرصي اليوناني على إبداء الاستعداد للنظر فيها فيما يتصل بالمسائل التي تكون موضع اهتمام خاص لدى الطائفة القبرصية التركية .

وثمة عامل نسبي آخر هو مدى سريان حق النقض . فدستور عام ١٩٦٠ يقضي بأن يقتصر سريان حق النقض بشأن القرارات التنفيذية على القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن (المادتان ٥٠ و ٥٧ من دستور عام ١٩٦٠) . أما "مشروع الاتفاق الإطاري" فيوسع حق النقض ليتجاوز هذا النطاق (الفقرة ٤ ـ ٣) . وعلى أية حال ، فان الجانب القبرصي اليوناني يرى أن التصويت المرجّح على المسائل التي تكون موضع اهتمام خاص لدى الطائفة القبرصية التركية يجعل الاحكام المتعلقة بحق النقض غير ضرورية ويجعل السلطة التنفيذية المثقلة بالاعباء بالفعل أقل قدرة على العمل وأقل قابلية للتشغيل .

ومن العناصر الأخرى التي تؤدي الى قدرة الحكومة على العمل سرعة وفعالية آلية حل المآزق سواء في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية . والإجراء المتوخى الآن (الفقرتان ٣ ـ ٣ و ٤ ـ ٤) مرهق ويتوقف على اعتبارات يجب الوفاء بها أولا ، بحيث يكاد يصبح عديم الفعالية ويجعل الأجهزة الحكومية ضعيفة .

وثمة عامل آخر يتعلق بالضمانات الدولية هو مسألة الشخصية الدولية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالصفة الاساسية للسيادة والتي تعتبر حيوية في ضمان وحدة البلد والحد من المنازعات . ولهذه الاسباب ، وفي ضوء التزام الجانب القبرصي اليوناني بالتوصل الى حل اتحادي ، فقد أصرّ دائما على أنه ينبغي ألاّ يكون هناك أدنى شك في أن الاتحاد والحكومة الاتحادية هما وحدهما اللذان ينبغي أن يتمتعا بالشخصية الدولية .

ومن شأن أي صيغة تكون قابلة للتشويه ومثارا للبس أن تمس الاتحاد المقبل من حيث سلامته ومدى توفر أسباب البقاء له .

انسحاب جميع القوات والعناصر غير القبرصية (الفقرة ٨ - ١)

يتمثل موقف الجانب القبرصي اليوناني في إطار المبادرة الحالية في ضرورة انسحاب جميع القوات التركية قبل إقامة حكومة انتقالية . وسيكون مما يتسم بعدم المسؤولية أن تقوم أية حكومة بجمهورية قبرص بالموافقة على حل نفسها وتسليم الأمر الى حكومة انتقالية مع وجود قوات تركية فوق أراضيها ووجود ٦٠ ٠٠٠ من المستوطنين الاتراك . وتتصل بطلب انسحاب المستوطنين ، بل وتزيد عنه أهمية بصفة عامة ، ضرورة توضيح المسائل المتعلقة بالهجرة والجنسية وجوازات السفر في إطار صلاحيات الاتحاد .

ومما ستكون له آثار وخيمة على مستقبل قبرص عدم ورود نص في "مشروع الاتفاق الإطاري" يتعلق بوضع جدول زمني محدد لانسحاب جميع القوات التركية على وجه السرعة قبل إقامة حكومة اتحادية انتقالية ، وإدراج نص يمكن أن يفسّر على أنه استمرار لمعاهدات الضمان والتحالف (الفقرة ٣ - ١ (١)) - تفسره تركيا على أنه يمنحها حق التدخل في قبرص . ومشروع الاتفاق الإطاري لن يعطي القيادة القبرصية التركية الحق فقط في أن تؤكد أن القوات التركية يجب أن تبقى في قبرص بعد حل الجمهورية الحالية وتسليم السلطة الى حكومة انتقالية عاجزة ، بل أنه سيسمح أيضا للقيادة القبرصية التركية أن تؤكد (وهو ما أكده من جديد السيد دنكتاش في رسالته المؤرخة في ٣١ نيسان/ابريل ١٩٨٦) أنه لا يمكن وضع جدول زمني لانسحاب جميع القوات التركية ، حتى في اجتماع رفيع المستوى .

إن الجمع بين وجود القوات التركية وحقوق تركيا في التدخل من جانب واحد ووجود حكومة اتحادية غير قادرة على العمل يمثل وصفة أكيدة للقضاء على دولة قبرص المستقلة ، ومن شأنه أيضا أن يعرّض السلم الدولي للخطر . ومن ناحية أخرى فإن الإنسحاب المبكّر للقوات التركية سيسهم بدرجة كبيرة في استقرار المنطقة .

هذه الأسباب ، قبل غيرها ، توضح قلق الجانب القبرصي اليوناني الذي له ما يبرره إزاء ضرورة البدء بحل مسألة انسحاب جميع القوات التركية والمستوطنين الاتراك ومسألة الضمانات .

ولعلكم تذكرون التأكيدات العديدة والمستمرة بأن انسحاب القوات والعناصر التركية ، أي المستوطنين ، ومسألة الضمانات الدولية ستناقش في أول اجتماع رفيع المستوى .

لقد كنا متلهفين دائما على أن نرى اتفاقا ناجما عن عملية تفاوض تتسم بالكفاءة يؤدي الى تسوية شاملة . وبهذه الروح أصرّ الجانب القبرصي اليوناني على أن المسائل السياسية الهامة يجب أن تعالج على أعلى مستوى سياسي ممكن . وفيما يتعلق بمسائل انسحاب القوات التركية والمستوطنين الأتراك والضمانات الدولية ، سبق أن اقترحنا أنه يجب تناولها إما في مؤتمر دولي أو في اجتماع رفيع المستوى . ويجب تناول مسألة الحريات الثلاث في اجتماع رفيع المستوى ، وينبغي ألاّ ينظر الى الاقتراحين على أنهما متناقضان بل يكمل كل منهما الآخر .

ويعني النهج الكلي المتكامل أن المسائل التي لم تسبق مناقشتها قط يجب أن توضع في المقدمة دون إبطاء . وقد جرى التأكيد على ذلك من قبل . ولذلك فاننا نقترح من جديد ، يا سيادة الأمين العام ، أن تقوم بالدعوة لعقد مؤتمر دولي أو اجتماع رفيع المستوى للنظر على وجه السرعة في تلك المسائل التي لم يسبق تناولها قط وبصفة خاصة مسألة انسحاب القوات التركية والمستوطنين ، ومسألة الضمانات وإعمال الحريات الثلاث .

وعندما تتخذ قرارات موضوعية ، على سبيل الأولوية ، لحل المسائل الرئيسية الثلاث وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، سيكون في إمكاننا أن نقيّم معا النتائج المشتركة التي يسفر عنها ذلك الاجتماع الرفيع المستوى أو المؤتمر الدولي ، ومحتوى "مشروع الاتفاق الإطاري" المقدم منكم .

انني أود أن أؤكد لكم استعدادنا للتعاون معكم في متابعة عملية التفاوض والتوصل عن طريقها الى تسوية بالتفاوض للمشكلة القبرصية .

- - - - -